

تأثير الاستثمارات المالية في السيولة النقدية عبر الدور الوسيط لإيرادات الاستثمار
دراسة تحليلية لمصرف الاستثمار العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية للمدة
(2021 – 2015)

The effect of financial investments on cash Liquidity through the
mediating role of investment income an analytical study of the
Iraqi Investment Bank listed on the Iraq Stock Exchange for the
period
(2015 - 2021)

امير كردي خطل
Ameer kurdi khatal
جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد
AL-Qadisiyah University College of
Administration and Economics
Ameer.kurde21@qu.edu.iq

أ.م.د علي عبد الحسين راجي
Ali Abdul-Hussein Raji
جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد
AL-Qadisiyah University College of
Administration and Economics
ali.raji@qu.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث بشكل عام الى بيان مدى حاجة المصارف التجارية العراقية الى السيولة النقدية للاستمرار في اعمالها وانشطتها المصرفية والمالية وتغطية التزاماتها اتجاه الغير.

ولغرض دراسة الاستثمارات المالية وعلاقتها بالسيولة النقدية فقد تبلورت مشكلة البحث في التساؤل الاتي:

هل يوجد أثر بين متغير الاستثمارات المالية ومتغير السيولة النقدية للمصرف عينة البحث؟

لذا كانت عينة البحث أحد المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية (مصرف الاستثمار العراقي) وتم تحليل البيانات المالية السنوية للمصرف عينة البحث، وتتكون هذه العينة من (1) مصرف وهو (مصرف الاستثمار العراقي) وكانت مدة الدراسة (7) سنوات من (2015 – 2021)، بالإضافة لذلك ولغرض اثبات فرضيات البحث تم استخدام أسلوب التحليلي والاحصائي لمتغيرات البحث.

توصل البحث الى اهم النتائج وهي وجود أثر إيجابي ومعنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير الاستثمارات المالية على متغير إيرادات الاستثمار للمصرف عينة البحث، وكذلك توصل الباحث الى انه وجود أثر معنوي وإيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير الاستثمارات المالية بوجود متغير الوساطة (إيرادات الاستثمارات) على متغير السيولة النقدية للمصرف عينة البحث.

أما اهم التوصيات فهي يوصي الباحث المصارف التجارية بشكل عام ومصرف الاستثمار العراقي (عينة البحث) بضرورة استغلال الأمثل للسيولة النقدية الفائضة للمصرف في أنشطة استثمارية جديدة لتحقيق الأهداف المرجوة التي وضعت من أجلها الاستثمارات للمصرف الاستثمار العراقي.

*الكلمات المفتاحية (الاستثمارات المالية، السيولة النقدية، إيرادات الاستثمار)

Abstract:

The research aims in general to show the extent to which Iraqi commercial banks need cash to continue their banking and financial activities and to cover their obligations towards others.

For the purpose of studying financial investments and their relationship to cash liquidity, the research problem crystallized in the following question: Is there an effect between the financial investments variable and the bank's cash flow variable in the research sample?

Therefore, the research sample was one of the Iraqi commercial banks listed in the stock market (the Iraqi Investment Bank) and the annual financial statements of the research sample bank were analyzed,

this sample consists of (1) bank (the Iraqi Investment Bank) and the study period was (7) years from (2015 - 2021), in addition to that and for the purpose of proving the research hypotheses, the analytical and statistical method was used for the research variables.

The research reached the most important results, which is the presence of a positive and moral effect of statistical significance for the variable of financial investments on the variable of investment income for the research sample bank, as well as the researcher concluded that there is a significant and positive impact of statistical significance for the variable of financial investments with the presence of the brokerage variable (investment income) on the variable of cash Liquidity For the research sample bank. As for the most important recommendations, the researcher recommends commercial banks in general and the Investment Bank of Iraq (the research sample) the necessity of optimizing the use of the bank's surplus cash in new investment activities to achieve the desired goals for which the investments of the Iraqi Investment Bank were set.

As for the most important recommendations, the researcher recommends commercial banks in general and the Investment Bank of Iraq (the research sample) the necessity of optimizing the use of the bank's surplus cash in new investment activities to achieve the desired goals for which the investments of the Investment Bank of Iraq were set.

*** Keywords (financial investments, cash Liquidity, investment income)**

1- المقدمة

اثارت قضية (الاستثمارات المالية وعلاقتها بالسيولة النقدية) بشأنها اهتمام الباحث لدراستها وبحثها لبيان مدى أهميتها في القطاع المصرفي، ولبيان مدى حاجة المصارف العراقية الى السيولة النقدية للاستمرار في اعمالها المصرفية والمالية وتغطية التزاماتها اتجاه الغير، إذا تُعد السيولة مفهوم نسبي يوضح العلاقة بين الأصول النقدية والأصول المالية التي يكون من السهل تحويلها إلى نقدية بشكل سريع وبدون أي خسائر وضمن الالتزامات المطالب بالوفاء بها.

ومفهوم الاستثمار هو نفقات تدر إيرادات على فترات طويلة بحيث يجب أن يكون تمويلها برؤوس الأموال دائمة، فالاستثمار هو جدول استحقاق الإيرادات ودخول الأموال مساوية في خروج الاموال.

ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث وكما موضح ادناه:

المبحث الأول: وشمل هذا المبحث منهجية البحث ودراسات سابقة.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي، اذ يتناول هذا المبحث الاستثمارات المالية (مفهوم الاستثمارات المالية، الأدوات الاستثمارات المالية، أنواع الاستثمارات المالية) وكذلك تناول السيولة النقدية (مفهوم السيولة النقدية، المزايا السيولة النقدية، مشاكل تقلب السيولة النقدية).

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث/ اذ يتناول هذا المبحث قياس السيولة النقدية من الاستثمارات المالية وكذلك تناول المبحث الأثر المتحقق من الاستثمارات المالية على السيولة النقدية.

أما المبحث الرابع فشمل الاستنتاجات والتوصيات.

2- منهجية البحث ودراسات سابقة

1-2- منهجية البحث

1-1-2- مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- أ- هل يوجد أثر لمتغير الاستثمارات المالية في السيولة النقدية للمصرف عينة البحث؟
- ب- هل يوجد أثر لمتغير الاستثمارات المالية في إيرادات الاستثمار للمصرف عينة البحث؟
- ت- هل يوجد أثر لمتغير إيرادات الاستثمارات في متغير السيولة النقدية للمصرف عينة البحث؟

1-2-2- أهمية البحث: -تكمن أهمية البحث من خلال توضيح مفهوم الاستثمارات المالية وادواتها وتبني الاليات الاستثمارية الفعالة لتتمكن المصارف من تجاوز مخاطر عدم توفر السيولة النقدية لديها، والإجراءات الاستثمارية للتأكد من توفير سيولة نقدية مثالية وتعزيز الثقة والموضوعية في البيانات المالية.

2-1-3-اهداف البحث: يهدف البحث الى الاتي:

- أ- بيان دور الاستثمارات المالية في توفير السيولة النقدية من خلال الإيرادات الاستثمارية المتحققة.
- ب- بيان مدى حاجة المصارف العراقية عينة البحث الى السيولة النقدية للاستمرار في اعمالها المصرفية والمالية وتغطية التزاماتها اتجاه الغير.

2-1-4-فرضيات البحث: يستند البحث الى الفرضيات الآتية:

- أ- وجود أثر معنوي لمتغير الاستثمار المالي في متغير السيولة النقدية عبر إيرادات الاستثمار.
 - ب- عدم وجود أثر معنوي لمتغير الاستثمار المالي في متغير السيولة النقدية عبر إيرادات الاستثمار.
- 2-1-5-مجتمع وعينة البحث:** مجتمع البحث يتمثل في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اما عينة البحث تتكون من مصرف واحد من مصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهو مصرف الاستثمار العراقي والجدول (1) يبين معلومات وبيانات عن المصرف عينة البحث.

جدول (1) معلومات عن مصرف الاستثمار العراقي

تأسيس المصرف	أسس مصرف الاستثمار العراقي كشركة (مساهمة خاصة) برأسمال قدره (100) مئة مليون دينار عراقي من خلال شهادة التأسيس المرقمة (م. ش / 5236) والمؤرخة في 13 / تموز / 1993 والتي صدرت من دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة بموجب قانون الشركات النافذ آنذاك المرقمة (36) لعام 1983 المعدل وتم موافقة البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتماء على منح المصرف إجازة ممارسة الصيرفة بكتابه المرقم (ص/ 10/ 3/ 942 / 5) المؤرخ في 28 / 9 / 1993 وبأشر المصرف نشاطه بشكل فعلي منذ تاريخ 1994/7/21 وحتى يومنا هذا
راس مال المصرف خلال مدة التقويم	راس مال المصرف خلال سنوات التقويم بلغ (250) مليار دينار عراقي
حقوق المساهمين خلال مدة التقويم	(279)، (289)، (283,08)، (283,10)، (260)، (265)، (262) مليار دينار عراقي. (2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021) على التوالي
فروع المصرف	للمصرف (14 فرع) داخل العراق فقط (5 فروع) داخل بغداد و(9 فروع) منتشرة في المحافظات ولكل محافظة فرع واحد (حلة، الكوت، البصرة، العمارة، أربيل، كربلاء، النجف) وفروع في السليمانية.
نشاطات المصرف	يقوم المصرف بمجموعة نشاطات: 1- قبول الودائع (الجاري، التوفير، ودائع لأجل) 2- منح القروض للمشاريع الصغيرة والكبيرة. 3- تقديم أفضل الخدمات في مجال التجارة الخارجية من خلال شبكة مراسليه. 4- تقديم الائتمان التعهدي (الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، خطابات الضمان الداخلية والخارجية). 5- الخدمات المصرفية الالكترونية للأفراد والشركات وعلى الصعيد الدولي كذلك. 4- إصدار بطاقات الماستر كارد 5- خدمات مالية للشركات 6- استمرار بسياسة الاستثمار.
اهداف المصرف	للمصرف مجموعة اهداف: 1- تطوير الأدوات والخدمات المتنوعة التي يقدمها للزبائن في مجال التجارة الخارجية ضمن الضوابط والتعليمات الصادرة بهذا الشأن. 2- استمرار وضع الخطط الرامية الى تقديم الخدمات المصرفية وفق معايير الجودة المطلوبة من خلال الموارد البشرية. 3- واصل المصرف بتوجيه موارده لتحقيق نمو مستدام من خلال تطبيق أحدث الأساليب ونماذج العمل لتعزيز مكانته في القطاع المصرفي العراقي. 4- مواكبة التطور التقني والالكتروني في الصناعة المصرفية الحديثة.

(الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الاستثمار العراقي)

- 2-1-6-الحدود المكانية والزمانية للبحث:** الحدود الزمانية: اعتمد الباحث على القوائم المالية السنوية للمصرف التجاري عينة البحث للسنوات (2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021). اما الحدود المكانية: لقد وقع اختيار الباحث على أحد المصارف التجارية العراقية (مصرف الاستثمار العراقي).

2-1-7-وسائل جمع البيانات والمعلومات:

1. الجانب النظري: المعلومات المتعلقة بالجانب النظري تم جمعها من (الكتب، الرسائل الجامعية، الاطاريح الجامعية، البحوث العربية والاجنبية).
 2. الجانب العملي: اعتمد الباحث على البيانات المالية وتقارير مراقبي الحسابات للمصرف عينة البحث للسنوات (2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021)، واستخدم الباحث مجموعة من المقاييس المالية والإحصائية.
- معادلة (1) نسبة التغير للاستثمارات لكل سنة = (استثمارات السنة الحالية – استثمارات المالية للسنة السابقة / استثمارات المالية للسنة السابقة) X 100%

معادلة (2) نسبة التغير في الإيرادات الاستثمار = (إيرادات الاستثمار للسنة الحالية - إيرادات الاستثمار للسنة السابقة) / إيرادات الاستثمار للسنة السابقة) X 100%

معادلة (3) نسبة التغير في السيولة النقدية = (النقدية للسنة الحالية - النقدية للسنة السابقة) / النقدية للسنة السابقة) X 100%

أما المقاييس الإحصائية فاعتمد الباحث على مقياس (تحليل المسار) لقياس أثر العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات البحث.

3- الجانب النظري

3-1- الاستثمارات المالية

يمكن تقسيم الاستثمار من الناحية النوعية أو الطبيعية إلى استثمارات حقيقية واستثمارات مالية كما يلي: (Duraid Al Shabib, 2008: 44) فالاستثمارات المالية هي مجموعة من الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في الأسواق المالية مثل الأسهم والسندات وكذلك الأوراق المالية الأخرى من أجل اقتنائها لفترة زمنية معينة ثم بيعها عند ارتفاع أسعارها في السوق المالية والحصول على أرباح، ويتم تداول هذه الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بالفاعلية خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذو كفاءة عالية وتمتاز بالاتساع والعمق. أما الاستثمارات الحقيقية هي مجموعة من الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الثابتة الإنتاجية من أجل تحقيق الربح أو شراء وتملك الأصول الثابتة، كالاستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع الهياكل الإنشائية.

3-1-1- تعريف الاستثمارات المالية: تعرف الاستثمارات المالية على أنها: "توظيف أموال في شكل أصول مالية ينتج عنها عوائد مستقبلية دورية أو غير دورية، إذ يهدف المستثمر إلى اختيار الأصول المالية التي تعظم العائد المتوقع، (Kharroubi, 2012: 17) ، كذلك تعرف الاستثمارات المالية على أنها عملية توظيف الأموال في أصول مالية معينة ينتج عنها عوائد في المستقبل بصورة دورية أو غير دورية، ويعتمد قرار الاستثمار من حيث توقيتته وهدفه وشكله على المعلومات والبيانات الضرورية لاتخاذ أحد أشكال القرارات الاستثمارية وهي حيازة أو بيع أو شراء للأوراق المالية (Al-Hasnawi, 2014: 262) وكذلك يعرف الاستثمار المالي بأنه عملية الاستثمار في شراء وبيع الأدوات المالية ممثلة بالأوراق المالية مثل الأسهم العادية الممتازة والسندات وغيرها بهدف تحقيق عوائد. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار غير حقيقي لأنه لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، حيث يتضمن الاستثمار المالي على تحويل ملكية طاقة قائمة من طرف إلى آخر دون أن يتسبب في زيادة الإنتاجية. (International Arab Society of Certified Accountants, 2012: 133) ، وكذلك تعرف الاستثمارات المالية بأنها عبارة عن امتلاك المستثمر الأصل المالي الغير حقيقي أي ليس له صفة الديومومة أي الاستثمار في الأوراق المالية (كالأسهم، السندات) التي تمثل حقوق مالية يحق للذي يحملها المطالبة بحصته في الأصل الحقيقي، وأيضا له الحق في الحصول على عائد من هذه الأصول بشكل قانوني. (Ahmed, 2015: 23)

3-1-2- أدوات الاستثمار المالي: - يمكن تقسيم أدوات الاستثمار المالي إلى ثلاثة أدوات وهي (الأدوات المالية التي تمثل حقوق الملكية، الأدوات المالية التي تمثل حقوق المديونية، وعقود المشتقات المالية)

أ- الأدوات التي تمثل حقوق الملكية (الأسهم): - تعتبر أدوات الملكية هي ورقة مالية بمثابة حصة في رأسمال المؤسسة، حيث يعبر عنها في غالبية الحالات بالأسهم. (Laqlouqi. 2019:10) ويمكن أن يعرف السهم على أنه مجموعة من الصكوك تكون متساوية القيمة. وكذلك قابلة للتداول ويتمثل فيها حق المساهم في الشركة التي أسهم في رأس مالها، ويمكن بصفتها هذه أن يمارس حقوقه في الشركة لاسيما حقه في الحصول على الأرباح المتحققة. (Al-Muhaisen, 2008: 143) ويرى الباحث أن الأسهم تشكل الرأسمال المكتتب من قبل المستثمرين، ويضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم للشركة بمقدار قيمة السهم الذي يمتلكونه، ويمكن تقسيم الأسهم إلى نوعين رئيسيين وهما أسهم عادية وأسهم ممتازة. (Kharroubi.2012: 25)

1. الأسهم العادية: يعرف السهم العادي على أنه صك قابل للتداول يصدر عن شركة مساهمة معينة ويعطي لحامل السهم العادي حصة في رأس مال الشركة، وتعتبر الأسهم العادية أداة التمويل الرئيسية للشركات المساهمة لتكوين رأسمالها، إذ تطرح هذه الأسهم للاكتتاب العام ضمن مدة محددة يعلن عنها مع الإصدار، تكون الأسهم الصادرة عن الشركة المساهمة العامة متساوية القيمة. (Ziyad and Shamout, 2014: 96) ويعرف أيضا على أنه أموال ملكية، يتمتع حاملها بحقوق، حددتها الأعراف وقوانين الشركات. (Metwally, 2010: 147) وكذلك تعرف الأسهم العادية بأنها تمثل حصة الفرد من الملكية في مؤسسة معينة وتعتبر الضمان الذي يدعي به على أرباح وأصول الشركة، وإن عملية إصدار الأسهم وبيعها للجمهور هو وسيلة للشركات لجمع الأموال لتمويل أنشطتهم. (mishin,2004:5)

2. لأسهم الممتازة: وتعد الأسهم الممتازة أدوات استثمار ودين في آن واحد لأنها تحصل على أسبقية في توزيع الأرباح وتعد من أدوات الملكية ويعرف على أنه أداة مالية هجينة إذ يكتسب الصفة الهجينة بكونه مشارك في رأس المال مثل الأسهم العادية ويحز على عائد دوري وثابت مثل السندات ويعد أقل خطورة بالنسبة للمستثمر. (Wang, 2012: 689) وكذلك تعرف بالأسهم التي ترجع إليها الشركات المساهمة عند محاولتها تحفيز المستثمرين للاكتتاب بالمساهمة في أسهم رأسمالها لمواجهة بعض صعوباتها المالية وكذلك لتمويل مشروعاتها الجديدة. (Hoshyar. 2003: 100).

ب- الأدوات المالية التي تمثل حقوق المديونية (السندات): ويعرف السند هو ورقة أو وثيقة التي تعطي الحق لصاحبها بدفعات ثابتة في تاريخ مستقبلي محدد مسبقا يطلق عليه الاستحقاق ويسمى المال الذي سيدفعه السند في المستقبل القيمة الاسمية، ويكون هناك جانبان لعقد السندات، الطرف الذي يعد بدفع القيمة الاسمية (المدين) والطرف الذي سيحصل على المال (الدائن)، أي أن المدين هو الطرف المقابل للدائن في عقد السند، والعكس بالعكس، المدين يصدر السند مقابل مبلغ معين متفق عليه يسمى سعر السند الذي يدفعه الدائن. (Cvitanic & Zapatero, 2004:4) وكذلك تعرف السندات على أنها صكوك تكون متساوية القيمة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية المعمول بها، وتمتاز بكونها غير قابلة للتجزئة وهي كذلك تمثل قرضا جماعيا طويل الأجل ويعقد بالاكتتاب العام. (Yassin, 2004: 45)

3-1-3-أصناف الاستثمارات المالية: يتم تصنيف الاستثمارات سواء كانت أسهم أو سندات (أي أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين) ضمن أحد الأنواع التالية: (Rabih Sumaya - Ali Youssef, 2021: 103-146)

أ-الاستثمارات بغرض المتاجرة: وفقا لمعايير المحاسبة الدولية رقم (39) الاستثمارات المصنفة باعتبارها اصولا محتفظ بها بغرض المتاجرة هي الاستثمارات التي يتم اقتنائها بصفة رئيسية لغرض البيع، أو في مدى زمني قصير يعاد الشراء أو هي جزء من محفظة أدوات مالية تدار ككل، وهناك دليل في وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد إمكانية الحصول على أرباح قصيرة الأجل إذا كانت مشتقة (باستثناء المشتقة التي تكون عقود ضمان مالية، أو أدوات تحوط محددة وفعالة).

ب-الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: وهي الاستثمارات المقتناة لتاريخ الاستحقاق وهي استثمارات في أدوات دين، تصدر هذه الأدوات من قبل شركات أخرى بهدف الحصول على أموال جديدة بغرض التوسع. ومعظم الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق هي في سندات. وتقوم المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفق القواعد المحاسبية للمحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل،

ج-الاستثمارات المتاحة للبيع: وهي الاستثمارات التي لا تصنف ضمن الفئتين السابقتين، وتقتنيها المنشآت لأغراض بيعها وتوفير السيولة عند الحاجة، ويتم التقرير عنها بالقيمة العادلة.

3-2- السيولة النقدية

3-2-1-تعريف السيولة النقدية: السيولة هي تحويل الأصل المالي إلى نقدية بأسرع وقت وبدون خسائر، حيث أن الغرض من الاحتفاظ بأصول سائلة هو لمجابهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في خلال مدة قصيرة الأجل، اذن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعرب عن العلاقة بين النقدية وكذلك الأصول المالية التي تكون سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين الالتزامات التي يجب الوفاء بها. (Ahmed, 2013: 302). كما تعرف سيولة الشركة أيضا عن مقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة وكذلك الالتزامات الغر متوقعة عند استحقاقها ومن خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعات المؤسسة على النقد من المصادر الخارجية كالقروض. وتحصيل ذممها المدينة إلى جانب الحصول. (Aql, 2009: 52) ، وكذلك تعرف السيولة النقدية على انها قابلية اي أصل من الأصول لتحويلها إلى نقد ببسر وسهولة دون مخاطر، ويتأتى ذلك من كون النقود تمثل السيولة، نظرا لما تتمتع به من قوة وبدون تحمل أي تكاليف من جراء ذلك، وباعتبارها قوة شرائية ناجمة عن القبول العام لها كأداة ووسيلة في المبادلات التي تنفرد بأدائها دون الأصول الأخرى. وتشمل النقدية العملات الورقية والمعدنية المودعة بخزائن الوحدة الاقتصادية أو بحساباتها في المصارف المختلفة، وكذلك تشمل الشيكات والحوالات المصرفية والودائع بإخطار لدى البنوك وبالقيمة الاسمية، ولأجل اعتبار العناصر السابقة نقدية لابد من توفر امكانية استخدامها في دورة التشغيل، بمعنى توفر شروط السيولة فيها. (Al-Hayali, 2007: 116) وكذلك تعني السيولة النقدية بانها قدرة الشركات على الدفع أو قدرتها لجعل الوسائل المتاحة (أصول الشركات) بشكل سائل لغرض قدرة الشركة على تغطية الالتزامات خلال فترة قصيرة الأجل. (Al-Khuzai, 2009: 3)

هناك بعض الايداعات والمبالغ التي لا تعتبر من ضمن عناصر النقدية من وجهة النظر المحاسبية منها: (Eshteiwi, 2013: 306)

١- شهادات ادخار أو استثمار لفترة تزيد عن سنة مالية، وتعتبر هذه الأموال من أحد بنود الاستثمارات طويلة الأجل.

٢- طوابع البريد بصندوق النثرية، وتعتبر ضمن المهمات المكتبية أو مصروفات مدفوعة مقدما.

3- سلف مؤقتة ممنوحة للموظفين حيث أنها تعتبر أحد عناصر المدينين.

4- الصكوك التي تستحق الأمر المنشأة في تواريخ لاحقة حيث تعتبر من أحد عناصر المبالغ تحت التحصيل.

وتبوب النقدية من خلال الموجودات المتداولة في قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي)، ويشتمل رصيد النقدية على النقدية المتواجدة بالخزينة والنقدية بالحسابات الجارية بالمصارف بالإضافة إلى النقدية الخاصة بصندوق المصروفات النثرية. (Eshteiwi, 2013: 306)

3-2-2-مزايا السيولة النقدية: (Aql, 2009: 53)

أ-المحافظة على الدورة الإنتاجية والتشغيلية بالمؤسسة من خلال قدرتها على دفع المصروفات التشغيلية اللازمة وشراء المواد الخام.

ب-المحافظة على استمرارية المؤسسة من خلال إدارة سيولتها بشكل سليم.

ج-تساعد الشركة على الاستفادة من الخصومات النقدية افي حالة توفر سيولة تساعد على التسديد لفواتير الموردين.

د-مساعدة المؤسسة على بناء سمعة ائتمانية ممتازة في الأسواق من خلال قدرتها على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها.

هـ -تهدي للشركة حرية الاختيار من بين الأصناف الملائمة لها وكذلك المرونة.

و- توفر للشركة إمكانية على مواجهة الازمات وكذلك الحالات الطارئة التي تتطلب الدفع الفوري.

3-2-3-مشاكل تقلب السيولة النقدية: عملية إدارة السيولة تواجه بعض المشكلات أهمها:

أ- انخفاض السيولة في الشركة: ان تدني السيولة يعتبر من أحد المشاكل التي قد تواجه الشركات ويعود السبب في ذلك إلى عدم إدارة تلك الأصول المتداولة بشكل سليم مما يؤدي إلى عدم التوازن بين الاستخدامات المالية وطبيعة مصادر التمويل، ومن تلك الأسباب: (Aql, 2009, 55)

1. حصول الشركة على خسارة في الأعمال.
 2. قيام الشركة بالاستثمار في أصول مالية يصعب تحويلها إلى نقد في التوقيت المطلوب.
 3. عدم حصول التوازن بين نمو التزامات الشركة وبين قدرتها في توفير نقد من عملياتها.
 4. صعوبة في تحديد الوقت الذي يكون مناسباً لتدفق الأموال للشركة والقدرة في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها..
- ومن نتائج تلك الأسباب ظهرت نتائج سلبية عديدة التي تضر بالمنشأة ومنها عدم امكانية الشركات من الاستفادة من الخصومات النقدية، وكذلك عدم مقدرة الشركات في استغلال الفرص المتاحة وفقدانها حرية الحركة والخيار، والخسائر الناتجة من التصفية والافلاس.
- ب- ارتفاع السيولة في الشركة: أن موضوع ارتفاع مستوى السيولة النقدية في الشركات مرتبط بعدم إدارة جانب المطلوبات وحقوق الملكية بشكل أمثل مما يساعد ذلك في وجود مشاكل تتمثل في عدم التوازن بين مصادر التمويل واستخدامات الأموال ويذكر (Al-Shawara, 2013: 51) "بأن اتجاه مستوى السيولة في المنشأة نحو الارتفاع يؤدي لتعطيل النقدية مما يجعل المنشأة غير قادرة على تحقيق أرباح تشغيلية عالية ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في الخصوم وحقوق الملكية وكذلك تقديم مواعيد استلام المتحصلات على مواعيد دفع الالتزامات".

3-3- إيرادات الاستثمار

3-3-1- إيرادات الاستثمار: الإيرادات هي تدفقات داخلية للأصول أو تسوية للالتزامات من إنتاج أو تسليم سلع أو تقديم مجموعة من الخدمات أو أية نشاطات أخرى مما يدخل في العمليات الرئيسية المستمرة للوحدة خلال فترة معينة. وبصفة عامة، فإن إيرادات الفترة تتحدد بصورة مستقلة عن مصروفاتها عن طريق تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد. كما أن الإيراد يعتبر مكتسباً عندما تقوم الشركة بصورة جوهرية بأداء ما يلزم عليها أدائه لتحوز المنافع الممثلة في هذه الإيرادات، بمعنى عندما تكتمل عملية اكتساب الإيراد أو توشك على الاكتمال. (Kieso & Weygand, 2018: 935)

وكذلك يعرف الإيراد بأنه اجمالي التدفقات التي تؤدي إلى زيادة اجمالي أصول الوحدة الاقتصادية، أو تؤدي إلى نقص اجمالي الخصوم أو كلاهما، وعادة تنتج الإيرادات من: (Al-Hayali, 2007: 43)

- 1- بيع السلع.
- 2- تقديم الخدمات للعملاء.
- 3- بيع أصول المشروع.
- 4- فوائد وأرباح الاستثمارات في الأوراق المالية.

3-3-2- أسس الاعتراف بالإيراد: وهناك أسس للاعتراف بالإيراد المتمثل في الفوائد والإتاوات وأرباح الأسهم ويعترف، بهذه الإيرادات على الأسس التالية: (Gharab, et al., 2018: 210)

- أ- الفائدة: على أساس نسبة زمنية مع الأخذ بالاعتبار رأس المال غير المسدد وفق المعدلات السائدة.
 - ب- الجعالات: على أساس مبدأ الاستحقاق وفقاً للشروط المرعية في الاتفاقية.
 - ج- أرباح الأسهم: التي لا تكون محاسبتها وفقاً لمبدأ حق الملكية النسبية عندما يوجد حق للمساهم بقبض الدفعات.
- وأن المعيار الخاص بالإيراد هو المعيار المحاسبي الدولي IAS 18 الإيراد، ويعرف الدخل على أنه نسبة الزيادة في منافع اقتصادية للشركة خلال الفترة المالية على هيئة تدفق مالي داخلي أو زيادة تحصل في موجودات الشركة أو نقص يحصل في المطلوبات ينتج عن ذلك زيادة معينة في الحقوق الملكية وذلك بخلاف ما يقوم بتقديمه الملاك من المساهمات. (Mashkour, 2021: 71)

4- الجانب العملي

4-1- قياس السيولة النقدية من الاستثمارات المالية

مقارنة كلفة الاستثمارات المالية لمصرف الاستثمار العراقي مع إيراداته الاستثمارية في توفير السيولة النقدية للمدة (2015 - 2021) بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الاستثمار العراقي (شركة مساهمة خاصة) إحدى عينة البحث لذلك تم إعداد الجدول (4) الآتي:

الجدول (4) جدول بتفاصيل أرصدة الاستثمارات المالية وإيراداتها المتحققة والسيولة النقدية ونسب التغير فيهم للمدة (2015- 2021) (مليون دينار)

السنة المالية	الاستثمارات المالية	نسبة التغير للاستثمارات	إيراد الاستثمارات المالية	نسبة التغير لإيراد الاستثمارات	نسبة الإيراد / الاستثمارات المالية	السيولة النقدية	نسبة التغير للسيولة النقدية	نسبة الإيراد / السيولة النقدية
2015	16932	/	389	/	2,3%	381399	/	0,10%
2016	16982	0,29%	933	139,8%	5,5%	426463	11,8%	0,22%
2017	23738	39,8%	1975	111,7%	8,3%	385847	-9,5%	0,51%
2018	25750	8,5%	2572	30,2%	9,9%	355128	-7,9%	0,72%
2019	4420	-82,8%	457	-82,2%	10,3%	303545	-14,5%	0,15%
2020	4394	-0,59%	71	-84,5%	1,6%	357700	17,8%	0,02%
2021	9950	126,4%	263	270,4%	2,6%	322667	-9,8%	0,08%

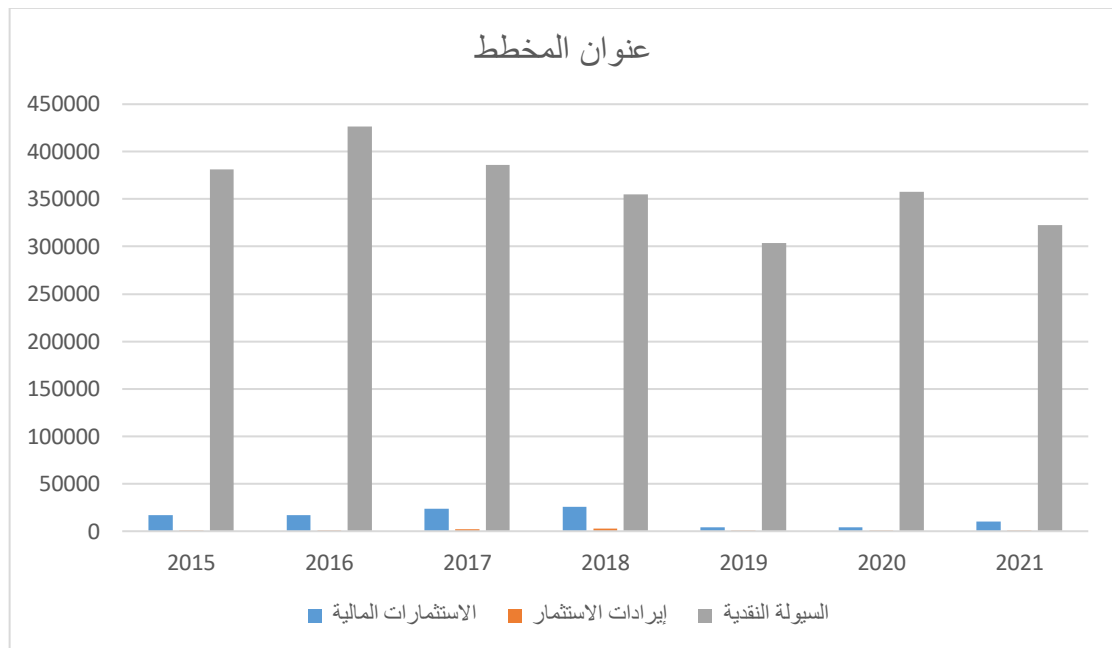
(الجدول تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الاستثمار العراقي)

ومن خلال الجدول (4) نلاحظ الآتي:

- ❖ حصول ارتفاع في كلفة الاستثمارات المالية لسنوات التقويم (2016 , 2017 , 2018) بمقدار (16982), (23738), (25750) مليون دينار على التوالي بعد ما كانت عليه في سنة 2015 بمقدار (16932) مليون دينار، أي بنسب ارتفاع تقدر (0,29%)، (39,8%)، (8,5%) وهذا الارتفاع يبرر بسبب قيام المصرف بزيادة الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفاة في حوالات خزانة جمهورية العراق وكذلك زيادة الاستثمار في استثمارات طويلة الاجل/ الشركة العراقية للكفالات المصرفية، فارتفعت إيرادات الاستثمار للسنوات (2016 , 2017 , 2018) بمقدار (933) , (1975) , (2572) مليون دينار على التوالي وبنسب ارتفاع تقدر (139,8%)، (111,7%)، (111,7%)، (30,2%) ويبرر هذا الارتفاع بسبب زيادة في الاستثمارات في حوالات خزانة، وبالتالي زيادة إيرادات الاستثمار وكذلك زيادة إيرادات المساهمات الداخلية، أما بالنسبة للسيولة النقدية فأنها ارتفعت في سنة 2016 بمقدار (426463) مليون دينار بعد ما كانت عليه في، سنة 2015 بمقدار (381399) مليون دينار أي بنسبة ارتفاع تقدر (11,8%) وكان الارتفاع في النقد في الخزينة وكذلك احتساب الاستثمار الليالي لدى البنك المركزي العراقي ضمن حساب السيولة النقدية بعد ما كان ضمن تبويب الاستثمارات وكذلك زيادة في الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، أما بالنسبة لسنة (2017 , 2018) فإن السيولة النقدية انخفضت بمقدار (385847) , (355128) مليون دينار على التوالي وبنسب انخفاض تقدر (9,5%)، (7,9%) عن السنة الماضية 2016 وكان الانخفاض في الودائع لدى البنك المركزي العراقي وانخفاض النقد لدى المصارف الأجنبية.
- ❖ حصول انخفاض في رصيد الاستثمارات المالية لسنة (2019) , (2020) بمقدار (4420)، (4394) مليون دينار على التوالي وبنسب انخفاض تقدر (82,8%)، (0,59%) ويبرر هذا الانخفاض بسبب استلام المصرف مبالغ الاستثمارات المالية طويلة الاجل / قطاع حكومي – سندات البنك المركزي العراقي التي استحققت في سنة 2019 وكذلك بسبب انخفاض قيمة اسهم الاستثمارات المالية التجارية المتوفرة للبيع، وانخفضت إيرادات الاستثمارات المالية للسنوات (2019 , 2020) بمقدار (457) , (71) مليون دينار على التوالي عما كانت عليه في السنة الماضية 2018 وبنسب انخفاض تقدر (82,2%)، (84,5%) ويبرر هذا الانخفاض بسبب انخفاض فوائد السندات المالية وكذلك انخفاض إيرادات المساهمات الداخلية. أما السيولة النقدية فأنها انخفضت لسنة 2019 بمقدار (303545) مليون دينار وبنسبة انخفاض تقدر (14,5%) أما بالنسبة لسنة 2020 فإن السيولة النقدية ارتفعت بمقدار (357700) مليون دينار عما كانت عليه في السنة السابقة وبنسبة ارتفاع تقدر (17,8%) ويبرر هذا الارتفاع بسبب انخفاض رصيد الاستثمار في السندات، لذلك ارتفعت السيولة النقدية في المصرف، وكان الارتفاع في النقد لدى مصارف محلية والنقد لدى مصارف اجنبية والارصدة لدى البنك المركزي العراقي.
- ❖ حصول ارتفاع في رصيد الاستثمارات المالية لسنة 2021 بمقدار (9950) مليون دينار عما كانت عليه في السنة الماضية بنسبة ارتفاع (126,4%) وارتفعت إيرادات الاستثمارات لهذه السنة بمقدار (263945) مليون دينار بعد ما كانت عليه في السنة الماضية وبنسبة ارتفاع تقدر (270,4%)، ويبرر هذا الارتفاع في الاستثمارات المالية بسبب زيادة الاستثمار في رصيد الاستثمارات في السندات، وبالتالي ارتفعت إيرادات الاستثمار بسبب ارتفاع فوائد السندات المالية وكذلك إيرادات المساهمات الداخلية، أما بالنسبة للسيولة النقدية لنفس السنة فأنها انخفضت بمقدار (322667) مليون دينار بعد ما كانت عليه في سنة 2020 بمقدار (357700) مليون دينار بنسبة انخفاض تقدر (9,8%)، ويبرر هذا الانخفاض بسبب زيادة الاستثمار في السندات، وكان الانخفاض في النقد في الخزينة وكذلك في الأرصدة لدى مصارف محلية والمصارف الخارجية.

ومن خلال تحليل سنوات التقويم أعلاه نستنتج ان المصرف كلما زاد استثماراته انخفضت السيولة النقدية وارتفعت إيراداته الاستثمارية أي هنالك علاقة عكسية بين الاستثمارات المالية للمصرف والسيولة النقدية وعلاقة طردية بين الاستثمارات المالية والإيرادات الاستثمارية وخاصة عندما يستثمر المصرف في السندات الحكومية والأدوات الخزينة بسبب الفائدة العالية التي تتمتع بها، لذا يتطلب من المصرف استثمار السيولة الفائضة لديه بشكل أوسع وأمثل من ذلك من خلال توسيع الأنشطة الاستثمارية على ان لا يتجاوز احكام

قانون المصارف (94) لسنة 2004 والذي يحدد نسبة الاستثمارات كحد أعلى 20% الى راس المال والاحتياطيات القانونية. والشكل (1) ادناه يوضح تطور الاستثمارات المالية وايراداتها والسيولة النقدية لسنوات التقويم:



الشكل (1) تطور الاستثمارات المالية وايرادات الاستثمار والسيولة النقدية لمصرف الاستثمار العراقي

2-4- التحليل الاحصائي واختبار فرضيات البحث

يمكن قياس أثر العلاقة بين الاستثمارات المالية على إيرادات الاستثمار ومن ثم قياس أثر العلاقة على السيولة النقدية (بتأثير غير المباشر) ومن ثم قياس أثر العلاقة بين الاستثمارات المالية على السيولة النقدية بأثر مباشر واختبار معنوية علاقات الأثر وحسب الآتي: من خلال العلاقات التشابكية يمكن قياس علاقة الأثر بين متغيرات قيد الدراسة (بتأثير مباشر وغير المباشر) وحسب الآتي: جدول (5) يمثل الأثر المباشر وغير المباشر للمتغيرات قيد الدراسة لمصرف الاستثمار العراقي

جدول (5)

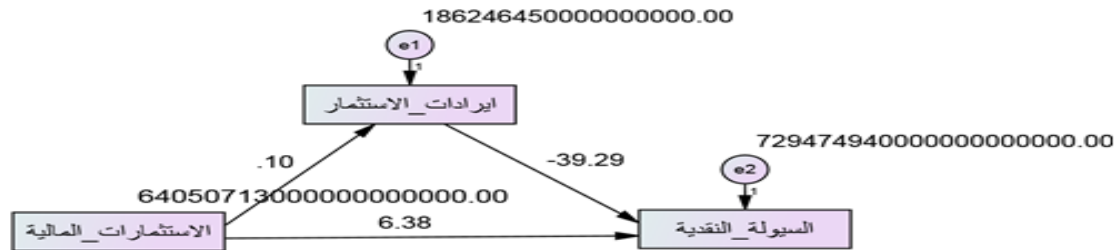
علاقات التأثير	Estimate	S.E.	C.R.	P
ايرادات الاستثمار	0.097	0.022	4.386	***
السيولة النقدية	39.289	5.550	7.079	***
السيولة النقدية	6.385	2.825	2.260	0.024

(الجدول أعلاه من إعداد الباحث بالاعتماد على تحليل المسار)

من النتائج المدرجة في الجدول اعلاه عند زيادة الاستثمارات المالية بمقدار وحدة واحدة فان إيرادات الاستثمار سوف يتأثر بالزيادة بمعدل (0.097) , هذا يعني هناك تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً لمتغير الاستثمارات المالية على إيرادات الاستثمار وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الاستثمارات المالية سيكون لديه دور إيجابي ومعنوي في إيرادات الاستثمار وذلك واضح من خلال قيمة (C.R) الذي بلغته قيمته (4,386), وهو دليل على معنوية الاستثمارات المالية عند المستوى المعنوية (0,05) . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرض القائل (وجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير الاستثمارات المالية على متغير إيرادات الاستثمار لمصرف الاستثمار العراقي، ضد أي فرضية أخرى. لكن عند زيادة الاستثمارات المالية (بوجود متغير الوساطة (ايرادات الاستثمار)) وحدة واحدة فان السيولة النقدية سوف تزداد بمقدار (39.289) (بتأثير غير مباشر) هذا يعني هناك تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً لمتغير الاستثمارات المالية على السيولة النقدية في ظل متغير الوساطة (الإيرادات المالية) وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الاستثمارات المالية بوجود متغير الوساطة (ايرادات الاستثمار) سيكون لديه دور إيجابي ومعنوي في السيولة النقدية وذلك واضح من خلال قيمة (C.R) الذي بلغته قيمته (7,079), وهو دليل على معنوية الاستثمارات المالية بوجود متغير الوساطة (ايرادات الاستثمار) عند المستوى المعنوية (0,05). ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرض القائل (وجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير الاستثمارات المالية بوجود متغير الوساطة (ايرادات الاستثمار) على متغير السيولة النقدية لمصرف الاستثمار العراقي، ضد أي فرضية أخرى.

لكن عند زيادة الاستثمارات المالية بمقدار وحدة واحدة فان السيولة النقدية سوف يتأثر بالزيادة بمعدل (6.385) , هذا يعني هناك تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً لمتغير الاستثمارات المالية على السيولة النقدية (تأثير مباشر) وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الاستثمارات المالية سيكون لديه دور إيجابي ومعنوي في إيرادات الاستثمار وذلك واضح من خلال قيمة (C.R) الذي بلغته

قيمتها (2,260)، وهو دليل على معنوية الاستثمارات المالية عند المستوى المعنوية (0,05). ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرض القائل (وجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير الاستثمارات المالية على متغير السيولة النقدية لمصرف الاستثمار العراقي، ضد اي فرضية اخرى من خلال الكلام اعلاه. ويمكن توضيح مخطط المسار العلاقات من خلال الشكل أدناه.



الشكل (1) شكل رقم (1) يبين الأثر بين السيولة النقدية والاستثمارات المالية وإيرادات الاستثمار لمصرف الاستثمار العراقي

5- الاستنتاجات والتوصيات

1-5- الاستنتاجات

- يوجد أثر معنوي للاستثمارات المالية في السيولة النقدية من خلال إيرادات الاستثمار للمصرف عينة البحث، إذ كلما قام المصرف بزيادة استثماراته المالية لسنة مالية معينة، تزداد معها إيراداته الاستثمارية للسنة المالية نفسها وتخفض السيولة النقدية للمصرف للسنة نفسها، وتزداد للسنة المالية التالية نتيجة زيادة إيرادات الاستثمار مسبقاً.
- يوجد علاقة عكسية بين الاستثمارات المالية والسيولة النقدية، وعلاقة طردية بين الاستثمارات المالية وإيرادات الاستثمار، إذ تزداد إيرادات الاستثمار بزيادة الاستثمارات المالية وتخفض بانخفاضها، والعلاقة بين السيولة النقدية وإيرادات الاستثمار عكسية لنفس السنة المالية وطردية للسنة المالية التي تليها.

2-5- التوصيات

- ننصح المصارف التجارية العراقية بشكل عام ولاسيما (عينة البحث) ان تكثف من توجيه استثماراتها نحو الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة / سندات حكومية – اذونات خزينة، كونها تتمتع بنسبة فوائد مجزية بالإضافة الى درجة الأمان التي تتمتع بها.
- ضرورة وضع استراتيجية للاستثمارات تستند على التنوع والتوسع من اجل زيادة إيرادات الاستثمار المتحققة، لتحقيق الأهداف المرجوة التي وضعت من اجلها الاستثمارات للمصرف عينة البحث.

المصادر
المصادر العربية
أ-الكتب

1- Mr. Metwally Abdel Qader, Financial and monetary markets in a dusty world Dar Al Fikr, first edition, Amman, Jordan, 2010.

2- Idris Abdel Salam Shteivi, "Fundamentals of Financial Accounting and Bookkeeping," University of Benghazi, second edition, Benghazi, 2013.

3-Osama Nael Al-Muhaisen, Al-Wajeez fi Commercial Companies and Bankruptcy, House of Culture, first edition, Amman, Jordan, 2008.

4- Al-Shawara, Faisal Mahmoud, Principles of Financial Management: A Theoretical Framework and Practical Content, Finance, Investment, and Financial Analysis, (Dr. I). Jordan: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, 2013.

5- Al-Majma' - Idris Abdel Salam Shteivi, "Fundamentals of Financial Accounting and Bookkeeping", University of Benghazi, second edition, Benghazi, 2013 AD. The Arab International Certified Accountants, "Management Accounting and Financial Management," Part Two, Amman, Hashemite Kingdom of Jordan, 2012 AD.

6-Duraïd Kamel Al Shabib, Investment and Investment Analysis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Zaytoonah University of Jordan, 2008.

7- Ziad Ramadan, Marwan Shamout, Financial Markets, Arab Marketing and Supplies Company, third edition, Cairo, Egypt, 2014.

- 8- Salem Salal Al-Hasnawi, Basics of Financial Management, Dar Al-Madinah Al-Fadila, 2014
- 9- Saud Jayed Mashkoor, "International Accounting Standards (LASC) and Financial Reporting Standards (IFRS) (Theoretical Frameworks and Practical Applications)," First Edition, 2021 AD.
- 10- Akl, Mufleh, Introduction to Financial Management, Arab Society Library for Publishing and Distribution, 1st edition, Jordan, 2009 AD.
- 11- Ghorab, Ibrahim Salem, Principles of Muhammad and Al-Bayoumi, Mahmoud Muhammad Abdel Salam, "The foundation of the most important international standards, with a presentation of the foundations for disclosure in financial statements and the clarifications supplementing them," The Modern Arab Office, Sotir - Azarita, 2018 AD.
- 12- Muhammad Youssef Yassin, The Stock Exchange, Stock Exchange Operations, Conflict of Laws, Jurisdiction of the Courts, Al-Halabi Legal Publications, first edition, Beirut, Lebanon, 2004.
- 13- Hoshyar Marouf, Investments and Financial Markets, Dar Safaa, first edition, Ghman, Jordan, 2003.
- 14- Walid Naji Al-Hayali, notes on financial analysis in commercial establishments, publications of the Arab Open Academy in Denmark, 2007 AD.

ب- الرسائل والاطاريح

- 1- Fatih Laklouqi, (Using ARCH models in studying stock price fluctuations for the telecommunications sector in the Saudi financial market) Doctoral thesis, Mohamed Kheidar University - Biskra, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Management Sciences, 2019.
- 2- Youssef Kharoubi, Estimating the return and risk of investments using the financial asset balance model. A case study of Muscat (Sultanate of Oman) securities during the period 2006 - 2009, Master's thesis, Kasdi Merbah University - Ouargla - Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Management Sciences, 2012.

ج- التقارير المالية

Annual financial reports and auditor's reports for the Iraqi Investment Bank, for the period (2015 - 2021)

Foreign Refences

- 1- Cvitanic, JakSa, Zapatero, Fernando, "Introduction to the Economics and mathematics of Financial Markets", 2004.
- 2- Donald, Kieso, Jerry, Weygand, and Terry warfield, 2018 "Intermediate Accounting: IFRS Edition", John wiley & Sons, Singapore.
- 3--- Mishkin, Frederic S., "the Economics of money, banking and financial institutions", 7th edition, the Addison – Wesley series in Economics, 2004.
- 4- Wang, Qian, "The choice between Publicly issued and Privately Placed Preferred Stocks", Managerial finance, VOL.38 Issu 7, <http://dx.doi.org/10.1108/L03074357211233140>, 2012.